

التجربة التونسية في مجال ضبط هدف للتنمية المستدامة في مجال الحوكمة

مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة في تونس

تونس، 9 ديسمبر/كانون الأول 2016

ان التفكير في تلبية حاجات الشعوب لم يعد مقتصرًا على استغلال الموارد الحالية و استهلاكها الفوري دون أدنى تفكير في الحاجات المستقبلية للأجيال القادمة بل أصبح صنع التنمية أمام ندرة الموارد و تناقصها يستدعي مزيدًا من النجاعة الاقتصادية ، و أمام التفاوت الجهوي و تهميش بعض الشرائح و الفئات برزت الحاجة نحو مزيد من العدالة الاجتماعية، و أمام تدهور الحالة البيئية أصبح من الوجيه الاعتناء أكثر بالجانب البيئي المتأثر بشكل متصاعد، و التي تشكل كلها عناصر التنمية المستدامة.

غير أن ما كان ينقص هذه الأعمدة الثلاث للتنمية المستدامة هو عمود الحوكمة الرشيدة و تحقيق دولة القانون الذي مؤداه تشريك و تحسيس كل الفاعلين من مواطنين و مؤسسات اقتصادية و جمعيات المجتمع المدني على المستويين المركزي و المحلي في وضع السياسات و تنفيذ المخططات ذات الصلة بالتنمية المستدامة بحيث تصبح التنمية عملية ديناميكية تتسم بالشمولية والاستمرارية وتؤدي إلي رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال مشاركتهم الإيجابية و تعبئة جهودهم ومواردهم الذاتية لإحداث تغييرات إيجابية في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية لتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور و النمو و تقطع السبيل أمام سوء الحوكمة و ضعف التصرف في الموارد العمومية.

ان اختيار تونس من بين خمس دول لصياغة هدف التنمية المستدامة حول الحوكمة ليندرج ضمن سياق طبيعي و موضوعي بالنظر لانخراطنا اللامشروط في مقاربة اصلاحية قوامها ضوابط و قواعد الحوكمة الرشيدة التي انكبت تونس منذ الثورة على تكريسها و البناء على أساسها من خلال التفاعل و التجاوب مع الحاجة التي عبرت عنها مختلف شرائح الشعب التونسي الذي أصبح تواقًا لقيادة رشيدة و لحكم أفضل لا يقتصر التخطيط فيه على تحقيق نسب نمو اقتصادي أو مستوى دخل مرتفع بقدر ما فيه من التزام كذلك بتحقيق قواعد الحكم الرشيد و صيانة لحق الأجيال القادمة في الثروات الوطنية و صيانة حقها في المشاركة و التعبير في كل ما يتعلق بالشأن العام.

و للحديث حول التجربة التونسية أفف عند العناصر التالية:

أولاً: إطار عام محفز:

أهمية الإطار العام الذي تمّ فيه إنجاز هذا العمل والذي ساعد على بلورته وإثرائه وهو يتمثل في:

• إطار سياسي ايجابي:

تميّز في مرحلته الانتقالية بمساهمة تونس الفعالة في إطار فريق العمل المفتوح في الأمم المتحدة، اذ دافعت عن مقتضيات الحوكمة الرشيدة ودولة القانون والحريات.

و أعطت اشارات ايجابية من خلال استحداث وزارة ثم كتابة دولة اختصت برسم السياسات العمومية في مجال الحوكمة و مكافحة الفساد.

كما تميّز لاحقا بصياغة دستور للجمهورية الثانية الذي ذكر مرارا مصطلح الحوكمة الرشيدة أو أحد قواعدها الرئيسية، وتميّز بإرساء مؤسسات الدولة الدائمة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية.

- أهمية المجهود الحكومي في بلورة مؤشرات الحوكمة في ما يتعلق بالتنمية الجهوية (معدل الجريمة): تجربة وزارة التنمية الجهوية وكذلك تحقيق المواطنة حول الحوكمة المحلية الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء ثم انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة OGP وتقديمها لأول مخطط عمل لفترة 2014-2016 اضافة الى سلة اصلاحات تتعلق بالإجراءات الإدارية و الإدارة الإلكترونية التي تم الشروع فيها لغاية تحقيق مزيد من الشفافية و التشاركية و تحقيق النزاهة.

- أهمية جهود البحث الذي قامت به جمعيات من المجتمع المدني على غرار تقرير الجمعية التونسية للحوكمة حول الحوكمة العمومية وتقرير جمعية المراقبين العموميين حول الرشوة الصغيرة والتقرير الوطني حول الحوكمة الذي قدمته جمعية كوثر.

- **سخاء الفعل التشريعي:** الذي نرنو لمزيد تطويره وذلك من خلال تبني نصوص حول مكافحة الفساد (المرسوم الإطاري) أو حول النفاذ إلى الوثائق الإدارية أو حول الجمعيات أو حول مدونة سلوك الأعوان العموميين و مراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية فضلا عما نتطلع إليه من موائمة للتشريع التونسي مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد على مستوى المجلة الجزائية أو على مستوى صياغة مشاريع نصوص خاصة تتعلق بالإثراء غير المشروع أو التصريح بالذمة المالية أو التبليغ عن حالات الفساد في القطاع العام أو تجريم الرشوة في القطاع الخاص.

كما تم التوقف على أهمية إدراج هيئة للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد صلب الدستور التونسي الجديد .

ثانيا: المبررات الموضوعية لاختيار تونس نموذجا:

لقد أبرزت أن هذا الاختيار كان نتاجا منطقيا لما عبّر عنه التونسيون والتونسيات من خلال التحقيق الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء والذي خلص إلى تطلع التونسيين إلى دولة مسؤولة و مستجيبة قائمة على النزاهة والحكم الرشيد واحترام الحقوق والحريات و الذي ينتزّل خامسا في سلم الأولويات التي رسموها للمستقبل في إطار الاستقصاء الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء "تونس التي نريد".

ثالثا: منهجية العمل و أهمية المقاربة التشاركية و التفاعلية المعتمدة:

المصادر/المراجع: قد تم البناء على مصادر معرفية و عملية مهمة و خاصة خلاصات أهداف التنمية المستدامة و الاستقصاء الأممي "العالم الذي نريد" و على أحكام الدستور التونسي الذي تحدث عن الحوكمة الرشيدة في مواضع عديدة و أكد صلب الفصل 15 أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن و الصالح العام، تنظم و تعمل وفق مبادئ الحياد و المساواة و استمرارية المرفق العام و وفق قواعد الشفافية و النزاهة و النجاعة و المساءلة".

المساعدة الفنية: البناء أيضا على مبادرة شاسا لتوحيد الإحصائيات في منطقة افريقيا (المساهمة التقنية للمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في داكار الذي قدم المبادرة حول توحيد احصاءات الحوكمة و السلام و الأمن في افريقيا شاسا التي أطلقتها المفوضية الإفريقية و بدعم من undp)

- **بناء فريق تقني** متعدد المشارب من جهات ادارية و جمعيات مجتمع مدني و نقابات مهنية و أعراف.
- **الورشة الفنية:** النقاش و التفكير المشترك حول الوصول الى صياغة أولى لأهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة في تونس و اختيار الغايات و المؤشرات.
- **ورشة التقييم و المصادقة** على الهدف و الغايات و المؤشرات
- **تقديم الهدف و الغايات و المؤشرات**
- **مراجعة الهدف و الغايات و المؤشرات:** تبيئتها و تلاؤمها مع جوهر الحوكمة الرشيدة و عدم الإكتفاء بوثيقة فريق العمل المفتوح.
- **ورشة اعتماد الهدف**

- خلال كامل المسار: تبادل الأفكار و تنقيحات و مقترحات
- انسجام فريق العمل الفني الذي سهر على صياغة وثيقة "هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة" في مرحلته الأولى على الرغم من تنوع تركيبته بين ممثلين عن الإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وهو ما ترجم التكامل والتواصل بين هذه المكونات لما فيه خدمة للمصلحة العامة ومثل تطبيقا عمليا للمنهجية التشاركية والتشاورية والتفاعلية التي هي من صميم الحوكمة الرشيدة.

رابعا: خلاصة جهود فريق العمل الفني:

تم إبراز أهمية منهجية العمل التي اعتمدت خلال المجهود التشاوري الذي انطلق بورشة أولى أيام 15/14 أوت 2014 والذي انتهى إلى صياغة هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة والذي تمثل في : "ترسيخ دولة ضامنة للحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الكفاءة والنزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات على جميع المستويات في مجتمع يقظ، حذر، متآزر وتشاركي" التي يجعلها جميعا متأزرة لإرساء الحوكمة الرشيدة ومن ثمة خاصة تحقيق المصلحة العامة.

هذا الهدف يجعل من الدولة و من المؤسسات و المجتمع الركائز الأساسية و الجهات الفاعلة لإرساء الحوكمة الرشيدة و هكذا تقدم الدولة على أساس قدرتها على ضمان الحقوق و الحريات الأساسية و تطرح المؤسسات فعاليتها على جميع المستويات على أساس تعزيز كفاءة و نزاهة و شفافية المسؤولين فيها و مسائلتهم و ذلك في اطار مجتمع يقظ و حذر متآزر و تشاركي.

هذا الهدف تم تفصيله وتبويب النظر فيه من خلال تسع (09) غايات وتسعون (90) مؤشرا تم تصنيفهم في ثلاث أصناف : مؤشرات الإدراك ومؤشرات الحقيقة الموضوعية ومؤشرات القدرات والآليات والوسائل.

خامسا: المراحل المستقبلية:

- تعزيز مكانة هذه الوثيقة في عملية التخطيط الاستراتيجي وإلهام صاحب القرار العمومي في المستويات المركزية والمحلية
- العمل على تطوير قاعدة معطيات حول الغايات المضمنة بالوثيقة
- تطبيق ما ورد بهذه الوثيقة مع ضمان للمتابعة والتقييم
- تجويد وتطوير المؤشرات التي أنتجها التفكير المشترك مع الأطراف المتداخلة والتي تميّزت بتضخم عددها مما قد يعطلّ عملية وضع الوثيقة قيد التنفيذ
- العمل على تطوير القدرات حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار لمكوّن الحوكمة في عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني أو المحلي.
- القيام بجهد على مستوى التحسيس بقيمة وأهمية هذه الوثيقة و توسيع قاعدة الشراكة مع البرلمانيين و سواهم من المتدخلين.

نزار البركوتي

مستشار المصالح العمومية

مدير بديوان رئيس الحكومة